الصباح AL-SABAH

لتحقيق المساواة بين العاملين في القطاعين الحكومي والأهلي والعسكريين والخاضعين لأحكام الباب الخامس

نواب يقترحون تعديل قانون التأمينات الاجتماعية

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 .

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب داود معرفي وبدر نشمي العنزي وحمد العبيد وعبد الوهاب العيسى ود.عبد العزيز الصقعبي، بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية لتحقيق المساواة بين العاملين في القطاعين الحكومي والأهلي والعسكريين والخاضعين لأحكام الباب الخامس.

ونص الاقتراح بقانون على مايلي:

«مادة أولى»: يضاف بند جديد برقم «4» إلى المادة «19» من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه، على النحو التالي :

« 4 – بالنسبة للمؤمن عليهم وفقاً لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية الذين منحوا العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد استناداً لأحكام القانون رقم «19» لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، تساوى معاشاتهم عن مدة استحقاق العلاوتين المذكورتين كما تعاد تسوية الحالات التي صرف لها مكافآت التقاعد وراتب تقاعدي وتتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذا البند وتؤديها إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لصرفها للمستفيدين من هذا البند من دون أي استقطاعات منها أياً كانت.»

«مادة ثانية»: تستبدل أحكام الفقرين «2–1» من المادة «17» والفقرتين «1 2–» من المادة «59» والفقرة «أ» من المادة «55» من القانون رقم 61 لسنة 1976 المشار إليه، النصوص التالية:

«مادة «17» الفقرتان « 2–1» :

يستحق المعاش التقاعدي في الحالات الآتية:

1 – انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب الوفاة ولم يكن خاضعاً لأحكام الباب الخامس من هذا القانون أو لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين رقم «69» لسنة 1980.

وفي حالة استحقاق المعاش التقاعدي بعد انتهاء الخدمة يخصم ما يكون قد صرف للمؤمن عليه من مكافأة التقاعد التي استحقت عند انتهاء الخدمة خصماً من المعاش التقاعدي بواقع «10 في المئة شهرياً، ويتم الخصم من أصل المعاش قبل توزيعه على المستحقين في حالة الوفاة.

2 – انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة «59» الفقرتان «2–1» :

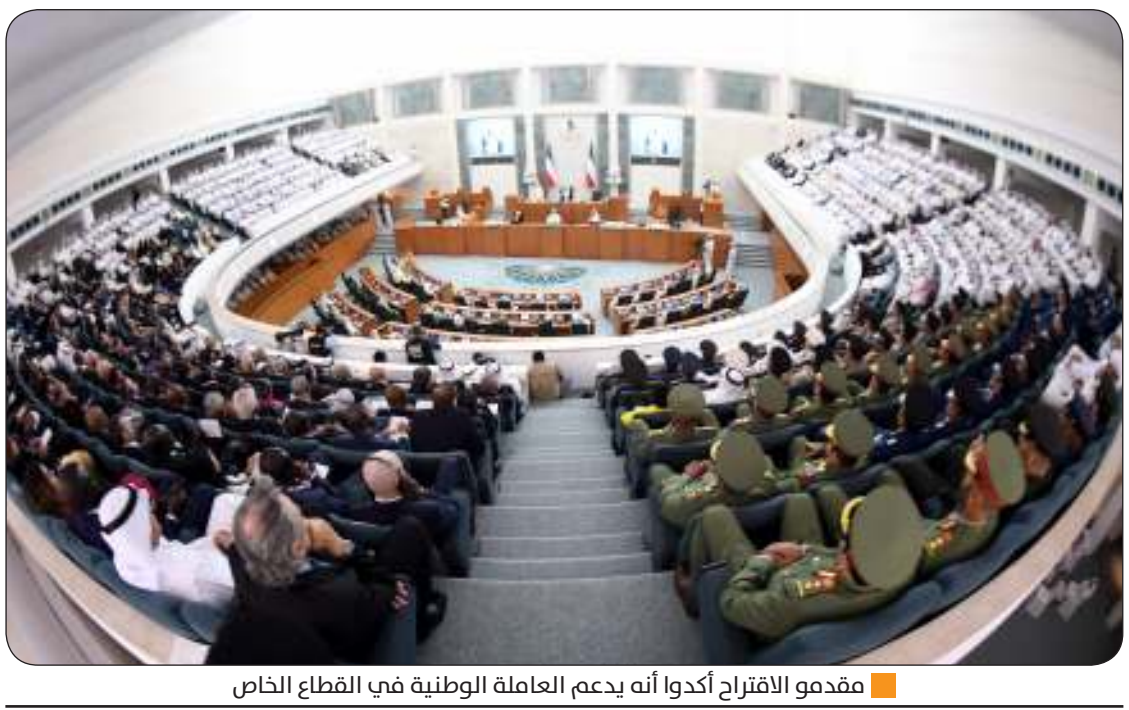

مقدمو الاقتراح أكدوا أنه يدعم العاملة الوطنية في القطاع الخاص

يستحق المعاش التقاعدي في الحالات الآتية:

1 – وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عدم لياقته صحياً قبل انتهاء الاشتراك أو خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ انتهائه ولم يكن خاضعاً لأحكام الباب الثالث من هذا القانون أو لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين رقم «69» لسنة 1980، وبحسب المعاش في هذه الأحوال على أساس مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر.

وتضاف إلى مدة الاشتراك في التأمين في حالة الوفاة أو عدم اللياقة الصحية قبل انتهاء الاشتراك المدة الباقية حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين فرضاً.

2 – بلوغ المؤمن عليه سن الستين متى بلغت مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين خمس عشرة سنة».

المادة «55» – فقرة «أ» :

أ – الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليه طبقاً لشريحة الدخل الشهري التي يختارها من الجدول رقم 6 المرافق، على أن يتضمن الجدول :

1 – شرائح تصل إلى 1500 دينار للاشتراك الأساسي، وأن يضاف 1250 راتباً تكميلياً.

2 – تحدد نسبة الاشتراك الشهري التي يدفعها المؤمن عليه بـ» 5% « للشرائح التي تقل عن 1000 دينار و «10%» للشرائح التي تزيد على 1000 دينار.

3 – أن يسمح للمشترك الانتقال من شريحة إلى أخرى من دون مدة زمنية محددة أسوة بالمشتركين على الباب الثالث.

وتلتزم المؤسسة بإصدار القرارات اللازمة لذلك».

«مادة ثالثة»: تعدل المواد «54 – 57 – 59 « من القانون رقم 61 لسنة 1976 المشار إليه، بإضافة فقرات لكل منها، وذلك على النحو التالي :

«المادة «54» بإضافة فقرة أخيرة على النحو التالي :

وبكل الأحوال يحق للخاضع لأحكام هذا الباب في أي وقت الانتقال لأحكام الباب الثالث وذلك وفق الشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من المؤسسة.

المادة «57» بإضافة فقرة أخيرة على النحو التالي :

كما يجوز للمؤمن عليه – المستفيد من قانون دعم العمالة الوطنية ممن تنطبق عليهم أحكام هذا الباب – طلب خصم مستحقات مؤسسة التأمينات الاجتماعية كاملة بشكل مباشر من قيمة دعم العمالة للمستحق، وفقاً للإجراءات والشروط التي تحددها المؤسسة.

المادة «59» بإضافة بند برقم «٤» على النحو التالي :

4 – بلوغ خدمة المؤمن عليها المتزوجة والمطلقة والأرملة لغير الأسباب المنصوص عليها في هذه المادة إذا انطبقت عليها شروط وأحكام المادة «17» – فقرة / 5 – من هذا القانون».

«مادة رابعة»: إضافة مادة مستحدثة برقم «54 مكرراً» على القانون رقم 61 لسنة 1976 المشار إليه، وذلك على النحو التالي :

«مادة «54 مكرراً» :

أ – يجوز للمؤمن عليه طلب ضم راتب دعم العمالة إلى الراتب الخاضع للتأمينات للخاضعين لأحكام الباب الخامس وفق الشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من المؤسسة.

ب – تتحمل الميزانية العامة للدولة ثلثي قيمة الاشتراكات الشهرية التي تستحق على المؤمن عليهم في الباب الخامس وذلك وفق الشروط والضوابط التي يصدر بها قرار.

ج – بكل الأحوال، تسوى أوضاع المستفيدين من أحكام هذا القانون، وتصدر المؤسسة القرارات اللازمة لتسوية أوضاعهم، مع عدم دفع فروقات مالية عن الفترات السابقة».

«مادة خامسة»: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

«مادة سادسة»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت نواف الأحمد الصباح

ونصت المذكرة الإيضاحية على أن القانون بنصه الحالي يفرق في استحقاق المعاش التقاعدي لأسباب مرضية بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي، والأصل في القوانين المتعلقة بالعمالة الوطنية أن تكون دافعة نحو تشجيع الالتحاق بالقطاع الأهلي وسيراً على نهج السعي لتحقيق المساواة والتعادل قدر الامكان في الامتيازات والحقوق والأوضاع القانونية بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي ولتحقيق أكبر حماية ممكنة للعمالة الكويتية وتشجيعها بالعمل بالقطاع الخاص، ولأن الأسباب المرضية إن حدثت فهي لا تميز بين عامل في القطاع الحكومي وبين عامل في القطاع الخاص، فقد جاء هذا الاقتراح بقانون لمساواة العاملين في القطاع الحكومي ونظرائهم في القطاع الاهلي بخصوص استحقاق المعاش التقاعدي لأسباب مرضية.

«الميزانيات» : الحالة

السنة المالية بفائض مالي، وهذا الأمر يعتمد على سعر بيع النفط وحجم المصروفات الفعلية خلال السنة المالية.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة الثالث، والذي ناقشت فيه مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023 / 2024، والتعديلات الواردة عليها.

وأوضح مقرر اللجنة النائب أسامة الزيد، أن الإيرادات النفطية بلغت في مشروع الميزانية 17 مليار دينار، بانخفاض يقدر بـ 19.5 بالمئة عن الميزانية السابقة، وذلك نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج النفطي والسعر التقديري لبرميل النفط في الميزانية بقيمة 70 دولارا.

وأشار إلى أن الإيرادات غير النفطية قدرت بـ 2.2 مليار دينار، بزيادة قدرها 10 بالمئة عن الميزانية السابقة.

وقال : «بشكل عام لا تزال الإيرادات النفطية تهيمن على الميزانية العامة للدولة، وهذا أمر غير جيد وغير صحي للدولة، فلا بد من من العمل كمجلس وحكومة على إيجاد مصادر دخل بديلة لتعزيز الإيرادات غير النفطية في الميزانية العامة للدولة».

أضاف أن المصروفات قدرت بـ 26.2 مليار دينار بزيادة قدرها 11.7 بالمئة عن الميزانية السابقة، وبالتالي هناك فرق كبير بين الإيرادات والمصروفات سينتج عنه عجز تقديري بمبلغ 6.8 مليار دينار بميزانية السنة المالية 2023 / 2024.

وذكر أن العجز في الميزانية تقديري ومبني على تقديرات احتساب سعر بيع النفط بـ 70 دولارا، وتخفيض حجم الإنتاج وزيادة المصروفات، وبالتالي يمكن الخروج في نهاية السنة المالية بفائض مالي وهذا الأمر يعتمد على سعر بيع النفط وحجم المصروفات الفعلية خلال السنة المالية.

ونوه بأن المرتبات وما في حكمها بلغت 14.9 مليار دينار بزيادة قدرها 14% بالمئة عن الميزانية السابقة.

وبين أن السبب الرئيسي في زيادة بند المرتبات يعود إلى إدراج البدل النقدي لبيع الإجازات والذي يقدر بـ ٤٨٠ مليون دينار، بالإضافة إلى مبالغ مليونية إضافية صرفت في السنة المالية السابقة لبيع الإجازات.

وأوضح أنه في السنة المالية السابقة خصص مبلغ 300 مليون دينار لبيع الإجازات، ولكن ما تم صرفه كان أكبر بكثير من هذا المبلغ.

وأكد أن هذا الصرف كان فيه تجاوز دستوري وقانوني ولذلك قررت اللجنة خلال اجتماعها اليوم إرسال رسالة واردة لمجلس الأمة بطلب تكليف ديوان المحاسبة ببحث الموضوع ووضع مرئياته بما يكفل الاستمرار في بيع الاجارات ولكن بما لا يؤثر على المالية العامة للدولة.

أضاف «لا نريد لهذا الأمر أن يقف بسبب سوء استخدام هذه اللوائح والقوانين، ونحتاج ضوابط أكثر والتزام أكثر».

وأفاد بأن دعم الطاقة والوقود هيمن على بند الدعومات بواقع 3.5 مليار دينار من أصل 5.9 مليار دينار إجمالي الدعومات، ويليه مباشرة الدعم التعليمي للبعثات الداخلية والخارجية وإعانات الطلبة بواقع 695 مليون دينار من ضمنها مبلغ 140 مليون دينار خصص لرفع مخصصات الطلبة المبتعثين في الخارج.

وأعلن عن موافقة اللجنة على تعديل وزارة المالية بزيادة البند المقدر بـ 75 مليون دينار لدعم المواد الإنشائية التي تقدم من خلال بنك الائتمان للمواطنين.

وأكد أن اللجنة ستستمر في بحث الكثير من التقارير في شأن المصروفات وأهمها إدراج اعتمادات مالية للمركز الوطني للأمن السيبراني، واتفاقية «جوجل» التي سيتم تنفيذها على مدار 7 سنوات بتكلفة إجمالية تقدر بـ 306 ملايين دينار.

وكشف عن أن وزارة المالية أفادت للجنة بأن تطبيق هذه الاتفاقية سيعود بالنفع على الدولة وسيخفض من مصروفات الدولة.

وبين أن اللجنة أحيطت علما بأن الحكومة بصدد إعداد الوثائق اللازمة لطرح مشاريع سوق شرق ومجمع المثنى وسوق الجمعة بعد أن تم إرجاعها لوزارة المالية، مؤكدا أن اللجنة شددت على سرعة تنفيذ الإجراءات من أجل تعظيم إيرادات الدولة غير النفطية.

وطمأن بأن «العجز في الميزانية هو عجز تقديري وليس حقيقيا، وسنكون قادرين على تلافيه من خلال تعظيم إيرادات الدولة وضبط المصروفات ومنع الهدر المالي».

وأكد أن الحالة المالية للدولة ممتازة إذا أضيفت لها إيرادات الاستثمارات الخارجية.

وبين أن اللجنة تسابق الوقت من أجل رفع تقاريرها إلى المجلس في أقرب وقت بعد مراجعة الميزانية بشكل دقيق.

العدواني اعتمد

وهنأت وكيل وزارة التعليم العالي بالتكليف لمياء الملحم في بيان المقبولين في هذه البعثات وذويهم داعية الله لهم بالتوفيق في حياتهم الأكاديمية.

تتمات

وأشارت الملحم إلى أن عدد المقبولين لخطة البعثات الخارجية الأصلية لهذا العام بلغ 3454 طالبا وطالبة مؤكدة أن عددهم يعادل عدد المقبولين العام الماضي.

وبينت زيادة عدد المقبولين في الخطة الأصلية هذا العام بالتخصصات المطلوبة بسوق العمل مقارنة مع العام الماضي مضيفة ان الخطة التي طرحتها وزارة التعليم العالي اشتملت على عدة تخصصات في عدة دول جديدة منها تخصص علم المناعة وعلم الأمراض في أستراليا.

وأشارت إلى التخصصات التي تم إدراجها في دول جديدة كتخصص إدارة الطيران وعلم الأرصاد الجوية في كندا وتخصص طب الأسنان وهندسة الطيران والعلاج الوظيفي وصحة الفم في أستراليا وعلم المختبرات الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية وعلاج النطق في نيوزيلندا والتصوير بالأشعة في المملكة المتحدة والطب البشري في الكلية الملكية للجراحين RCSI في مملكة البحرين.

وأفادت أن للتخصصات الطبية المساندة نصيبا بعملية التسجيل مبينة أن هذا التنوع يأتي حرصا من (التعليم العالي) على تنوع مخرجات التعليم بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل وتزويد المنظومة الصحية بتخصصات طبية ذات جودة وكفاءة عالية حيث تمت زيادة مقاعد التخصصات الطبية «طب بشري وطب أسنان» في خطة البعثات الخارجية الأصلية لهذا العام بنسبة 54 بالمئة مقارنة مع العام الماضي.

وأفادت أن ذلك جاء بتوجيهات ومتابعة مباشرة من وزير التعليم الدكتور حمد العدواني وبجهود حثيثة من المكاتب الثقافية في دول الإيفاد وتعاونها المثمر مع الوزارة.

وأوضحت الملحم أن الوزارة تمنح كذلك برامج بعثات خارجية مختلفة منها بعثات التميز وبعثات الإيفاد المباشر للتخصصات الطبية حيث يمكن للطلبة الراغبين في الابتعاث الخارجي التقديم عبر الموقع الرسمي للوزارة والتسجيل مفتوح ومستمر إلى شهر فبراير 2024 علما أن الوزارة لا تفرض مقاعد محددة لخطة الإيفاد المباشر.

برنامج عمل

وأشار البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء أمس، إلى أن هذه البرامج التي تضمنها برنامج عمل الحكومة، تنقسم بدورها إلى مشاريع تنفيذية تعكس توجهات الحكومة للسنوات –2023 2027، كما يستند البرنامج على ركائز خطة التنمية، وإلى ما تستشعره الحكومة من أولويات ورغبات المواطنين، وذلك بالتوافق مع مجلس الأمة، بما يساهم بدفع عجلة الإنجاز التنموي، وتعزيز التعاون المثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

من جانب آخر اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، بشأن الموقف التنفيذي للأراضي التابعة للهيئة والإجراءات التي اتخذت لتنفيذ مشروع المناطق الاقتصادية ، كما تطرق العرض إلى إجراءات تخصيص القسائم التجارية في جميع مناطق دولة الكويت، وكذلك إدارة المناطق الحرة من قبل الهيئة، مشيدا بالجهود المخلصة التي تبذلها الهيئة لرفعة شأن الاقتصاد الكويتي .

من جهة أخرى أعلن مجلس الوزراء أنه نظرا لوقوع عطلة رأس السنة الهجرية يوم الأربعاء الموافق 19 /7 /2023 ووقوع يوم الخميس الموافق 20 /7 /2023 بين عطلتين ، قرر مجلس الوزراء اعتبار يوم الأربعاء الموافق 19 /7 /2023 يوم عطلة، ويوم الخميس الموافق 20 /7 /2023 يوم راحة، تعطل فيه الأعمال في الوزارات والمؤسسات والهيئات والأجهزة والجهات الحكومية، على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد الموافق 23 /7 /2023، أما الاجهزة ذات طبيعة العمل الخاصة فتحدد عطلتها بمعرفة الجهات المختصة بشؤونها مراعاة للمصلحة العامة.

وبناءً على توجيهات سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، فقد قرر مجلس الوزراء تكليف الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، بطباعة عدد مائة ألف نسخة من المصحف الشريف مترجمة إلى اللغة السويدية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية بهذا الشأن ليتم توزيعها في مملكة السويد ، بهدف التأكيد على سماحة الدين الإسلامي ونشر المبادئ والقيم الإسلامية والتعايش الإيجابي بين البشر جميعاً، في جو يسوده المحبة والتسامح والسلام ، وإبراز جوانب الرحمة ونبذ مشاعر الكراهية والتطرف والتعصب الديني .

البراك : لا تفاوض

ادعاءات إيران غير مبنية على أساس بترسيم واضح للحدود.

أضاف : «نحن والسعودية فريق واحد» وسنطور حقل «الدرة»، بما يعود بالنفع للبلدين، مضيفا : «لدينا تفاهم كامل مع السعودية، ولدينا التزام ثنائي مع بعضنا، ونستند على حدودنا المرسمة رسميا ودوليا».

وأكد استعداد الكويت والسعودية لتطوير حقل «الدرة» في أسرع فرصة ممكنة، وأن استغلال الحقل من المشاريع التي عطلتها جائحة فيروس «كورونا المستجد – كوفيد 19».

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية، أكد في الثالث من يوليو الجاري، أن المنطقة البحرية الواقع بها حقل «الدرة» تقع في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن الثروات الطبيعية فيها مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، واللتين لهما وحدهما حقوق خالصة في الثروة الطبيعية في الحقل.

أضاف المصدر أن دولة الكويت تجدد دعوتها للجانب الإيراني، إلى البدء في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين الكويتي والسعودي، كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني.

كما قال الوزير البراك في بيان لـ «كونا» في اليوم نفسه، إنه «إلحاقا ببيان وزارة الخارجية حول ذات الموضوع نرفض جملة وتفصيلا الادعاءات والإجراءات الإيرانية المزمع إقامتها حول حقل «الدرة»، مشددا على أن «حقل الدرة هو ثروة طبيعية كويتية سعودية وليس لأي طرف آخر أي حقوق فيه حتى حسم ترسيم الحدود البحرية».

من جانبه ذكر مصدر في وزارة الخارجية السعودية في الرابع من يوليو الجاري، أن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل «الدرة» بكامله، للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن هذا المصدر، تأكيده أن للسعودية والكويت كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة.

من جهة أخرى أعلن وزير النفط الدكتور سعد البراك قبول جميع المهندسين المجتازين لاختبارات القبول في القطاع النفطي من الدفعة الاخيرة لطلبات التوظيف.

وقال الوزير البراك في تصريح لـ«كونا» ان ذلك جاء تنفيذا لتوجيهات سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

أضاف أنه «بناء على توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء فقد تقرر قبول جميع المهندسين المجتازين لاختبارات القبول في القطاع النفطي من الدفعة الاخيرة لطلبات التوظيف».

الشاهين : اقترحنا

«نص دستور دولة الكويت على أنه ترعى الدولة التعاون، ولدينا قطاع تعاوني نفخر به أنشئ منذ خمسينات القرن الماضي وستيناته حتى يومنا، ونما حتى وصلت مبيعاته السنوية إلى ما يناهز المليار دينار سنويا».

وذكر أن السيولة وصلت إلى 400 مليون دينار في خزائن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، مضيفاً إنه وفق الصحافة المحلية فإن أرباح الجمعيات التعاونية تناهز 1.6 مرة من ربحية البنوك التجارية و1.2 مرة من أرباح 158 شركة مدرجة في بورصة الكويت.

وبين الشاهين أن القطاع التعاوني كبير ونص عليه الدستور ولديه ربحية ومبيعات هائلة يتكون من أكثر 75 جمعية واتحادا و270 فرعا.

وأكد أن القطاع التعاوني بحاجة إلى الحماية والعناية والرعاية لمزيد من النمو والاستقلالية والفعالية والحوكمة ومزيد من الخدمات الاجتماعية وتخفيف معاناة المواطنين والمواطنات.

وقال إنه «تقدم بالاقتراحين مع النواب بدر نشمي العنزي وعبد الله فهاد العنزي ود. حمد المطر وشعيب الويزري، يقضي أحدهما بإنشاء الهيئة العامة للتعاون، مبيناً أنه حان الوقت لنرتقي بهذا القطاع وألا يكون مجرد إدارة من إدارات وزارة الشؤون ولكن هناك حاجة لتحويلها إلى هيئة عامة».

أضاف إن «الاقتراح الثاني يتعلق بإنشاء بنك للتعاون والتعاونيات، ليكون إضافة إلى القطاع المصرفي الكويتي والاقتصاد الإسلامي الكويتي ويكون ذراعاً مالياً وصيرفياً للتعاونيات والتعاونيين».

وأكد الشاهين أن هدف هذين الاقتراحين هو تعزيز وتقوية العمل التعاوني وحماية الطبقة المتوسطة ومحدودة الدخل التي تعتمد ونعتمد في يومياتها على هذه الجمعيات في مزيد من العناية والفعالية والاستقلالية.

معرفي : منطلقاتنا

وقال معرفي : «نتكلم بشفافية وليس لدينا ما نخفيه وسنستمر في هذا النهج، ولن يؤثر علينا أي شيء، فمن يمتدحنا على عمل إيجابي نشكره ونتعلم ممن يسلط الضوء على الجانب السلبي ونعمل على تجاوز الأخطاء في المرحلة المقبلة».

وأكد أن « التعامل بشفافية هو روحنا وسنستمر في هذه الروح ونكون سندا وعونا لكل مواطن يطمح لأن يرى الكويت بأفضل صورة في المرحلة المقبلة».

وأوضح أنه تقدم مع عدد من النواب باقتراح بقانون، في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية، فيما يتعلق بالمسجلين على الباب الخامس، مشيرا إلى أنه قدم بالتعاون مع النواب حزمة من التشريعات تحقق الفائدة لأكبر قدر من شرائح المجتمع.

وأشار معرفي إلى أنه تقدم وعدد من النواب باقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالمسجلين على الباب الخامس.

وذكر إنه تقدم بهذا الاقتراح والنواب بدر العنزي وحمد العبيد وعبدالوهاب العيسى ود. عبدالعزيز الصقعبي بعد الاستماع إلى آراء جمعيات النفع العام المعنية مثل الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة وجمعية رواد الأعمال ومجاميع شبابية من المسجلين على الباب الخامس.

ونوه إلى أنه تم التعديل على بعض الاقتراحات القديمة وإضافة بعض المواد لتكون متوافقة مع متطلبات المسجلين على الباب الخامس.

وبين أن المسجلين على الباب الخامس يدفعون حصتين هما حصة المؤمن والمؤمن عليه وهي نسبة كبيرة خصوصا على رواد الأعمال الذين أسسوا المشاريع الناشئة، مبينا أن الاقتراح يحمل الدولة نسبة من هذه الرسوم الشهرية من أجل دعم قطاع رواد الأعمال.

«البلدي» أقر

«لائحة النظافة ونقل النفايات» اذ تحتوي اللائحة على أكثر من 30 مادة بعد حذف بعض المواد لتداخلها مع لوائح إدارات البلدية الاخرى حيث أن اللائحة الجديدة تم تقسيمها إلى خمسة أبواب كي تكون أكثر مرونة لاستحداث مواد جديدة مستقبلا بشأن إدارة النفايات البلدية والنظافة العامة.

وأوضح المجلس أن اللائحة الجديدة تعتبر مدخلا لعهد جديد لإدارة النفايات البلدية والنظافة العامة اذ تم تحديد رؤية وأهداف اللائحة الجديدة بتعاون جميع أعضاء اللجنة والفريق الفني متضمنا رأي الهيئة العامة للبيئة وانعكاس ذلك على مواد اللائحة.

ووافق المجلس على الاتفاقية الاستشارية الخاصة بدراسة وتصميم وإعداد المستندات التعاقدية والاشراف على التنفيذ والصيانة لنظم صرف الأمطار للمناطق الحضرية الشمالية والجنوبية والغربية لدولة الكويت.

كما وافق على طلب وزارة المالية نقل تخصيص الموقع المخصص لبلدية الكويت والموصوف بمركز الفنطاس الخدمي الترفيهي بمنطقة العقيلة قطعة «5» لصالح وزارة المالية للسداد العيني لعجز المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ووافق المجلس على طلب تخصيص وتثبيت وتسليم محطة تحويل كهرباء رئيسية في منطقة جنوب علي صباح السالم كما وافق على طلب وزارة الكهرباء والماء نقل محطة تحويل بمنطقة أبو فطيرة بمحافظة مبارك الكبير.

وأكد مدير مشروع المباركية حسن الكندري أن التكلفة الاجمالية لمشروع تطوير منطقة المباركية ستبلغ 55 مليون دينار لمجموع مساحات مبنية نحو 131 ألف متر مربع منها 21 ألفا للمساحات التجارية.

أضاف الكندري في كلمة له على هامش عرض للمشروع قدمه خلال جلسة المجلس البلدي أنه سيتم تطويره بالكامل من خلال طرح استثماري بمزايدة للقطاع الخاص حيث تعد منطقة المباركية من أهم المناطق التراثية والتجارية في دولة الكويت وعلى مستوى الخليج.

وشدد على حرص بلدية الكويت التي تعد الجهة المنوطة بالأسواق وتأسيسها، على متابعة الأسواق وتطويرها والاشراف عليها ليكون ذلك التطوير وفق أسس هندسية عبر مكاتب هندسية ذات خبرة.

«الناتو» : سنبحث

وشدد ستولتنبرغ، خلال مؤتمر صحافي أمس، مع الرئيس الليتواني، على أن حلف الناتو سيدافع عن كل إنش من أراضي الدول الأعضاء.

وأكد أن قمة الحلف ستبحث مسار انضمام أوكرانيا، ولفت إلى أن الرئيس الأوكراني زيلينسكي سينضم إلى اجتماع مجلس الناتو – أوكرانيا، يأتي ذلك فيما أعلن الكرملين أمس، أن حصول أوكرانيا على عضوية حلف شمال الأطلسي ستكون له تداعيات «سلبية جدا» على الأمن الأوروبي، وذلك قبيل قمة للحلف تعقد في فيلنيوس هذا الأسبوع.